مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤٧

الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد إلنيستسكي
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل نيجيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة فاطمة شيهو إمام، مديرة شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة إمام التي تنضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو من مايدوغوري، نيجيريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/764، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/764) عن الحالة في حوض بحيرة تشاد. وأود أن أعلق أولا على التطورات الأمنية والسياسية.

بفضل التنسيق بين البلدان المتضررة، شهدنا تقدما مشجعا في مكافحة جماعة بوكو حرام. ويثني الأمين العام على حكومات المنطقة لما تبذله من جهود، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولا شك في أن القدرة القتالية لبوكو حرام قد تضاءلت ولكن الجماعة قامت، للتعويض عن ذلك، بتغيير تكتيكاتها من خلال زيادة استخدام الهجمات الانتحارية.

ونشكر حكومة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودهما التي أسفرت عن إطلاق سراح ٨٢ فتاة أخرى، كن قد اختطفن من تشيبوك في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا في عام ٢٠١٤. وأدت الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى نيجيريا نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إلقاء مزيد من الضوء على محنة النساء والفتيات في حوض بحيرة تشاد. ومن المؤسف أن الكفاح ضد بوكو حرام أبعد ما يكون عن الانتهاء. فقد أسفر ١٣٠ هجوما، نُسبت إلى الجماعة في البلدان المتضررة الأربعة خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عن مقتل ٢٨٤ مدنيا – وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو وعددها ١٤٦ هجوما والتي أسفرت عن مقتل ١٠٧ مدنيين. ولا تزال نيجيريا أشد البلدان تضررا، تليها الكاميرون والنيجر وتشاد.

وعلى صعيد جهود الدعوة السياسية، يقوم كل من الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا وممثله الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بزيارات منتظمة إلى البلدان المتضررة للحث على تعزيز التعاون الأقاليمي. وهما يقترحان وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وأي استراتيجية كهذه ينبغي أن تملكها وتدعمها البلدان المتضررة، فضلا عن المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد.

وقد وجه مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، المعقود في شباط/فبراير، والزيارة التي قام بها المجلس في آذار/مارس الاهتمام اللازم إلى الأزمة المهملة منذ زمن طويل في حوض بحيرة تشاد. وتعمل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون من أجل المحافظة على الزخم الذي ولده هذان الحدثان. ففي الأسبوع الماضي في برلين، شاركت الأمم المتحدة في أول اجتماع لكبار المسؤولين في فريق أوسلو الاستشاري المعني بالوقاية وتحقيق الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد. وضم الاجتماع ممثلين للبلدان المتضررة والمانحين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وركزت المناقشات على التصدي للأسباب الهيكلية للأزمة، حيث دعا المشاركون، في جملة أمور، إلى تحقيق استقرار المجتمعات المحلية واستعادة الخدمات ونظم الإدارة المحلية ومنع العنف.

وإذ أنتقل إلى التحديات التي تواجه التنمية، أشير إلى أن الأزمة في حوض بحيرة تشاد ألحقت أضرارا بالغة بأصول البنية التحتية الأساسية والخدمات الحكومية. وأدى انعدام الأمن إلى تفشي البطالة على نطاق واسع وحرمان مليون طفل في سن الدراسة من التعليم. ووصلت الآثار الاقتصادية الكبيرة للأزمة إلى نحو تسعة بلايين دولار تقريبا في منطقة شمال شرق نيجيريا وحدها. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة الرهيبة الفقر وتدني شرعية الدولة وانعدام الأمن البشري وتغير المناخ، فضلا عن تحديات أخرى. وكما هو الحال في معظم الأحيان، فإن النساء والشباب هم الفئات الرئيسية المعرضة للخطر.

وأسفر النزاع والتشرد عن تآكل، وفي بعض الحالات تمزيق، الروابط بين المجتمعات المحلية وفي داخلها. وأصاب الضعف الهياكل والعمليات القائمة داخل المجتمعات المحلية والتي كانت عادة ما تفيد في ضبط العنف وتسوية النزاعات. ونحن نرصد مؤشرات مقلقة على التفكك الاجتماعي مع نشوء توترات نتيجة الانقسامات العرقية والدينية والاجتماعية وغيرها من الانقسامات، بما في ذلك بين النازحين والمجتمعات المضيفة. وما لم يتم بذل جهود قوية لبناء السلام، فإن إعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم عناصر بوكو حرام ومجموعات حراس الأمن الأهليين، تهدد بالتسبب في مزيد من التوترات وفي زيادة مخاطر اندلا ع صراع ثانوي. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى ضرورة زيادة الاهتمام والتمويل من أجل دعم التدخلات الإنمائية، بما في ذلك برامج تحقيق استقرار المجتمعات المحلية والإنعاش الاقتصادي والوقاية، وذلك من أجل بناء قدرة المجتمعات على الصمود وكفالة إيجاد حلول دائمة.

وبالأمس، اختتم وكيل الأمين العام لوكوك، الذي يرأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، زيارته الأولى إلى النيجر ونيجيريا والتي استهدفت زيادة التعريف بالحالة الإنسانية على الصعيد الدولي والتباحث مع حكومتي البلدين والنظر في الخطوات العملية الكفيلة بزيادة تعزيز الاستجابة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الوصول إلى السكان المتضررين في حوض بحيرة تشاد، فإن الاحتياجات الإنسانية في المنطقة ما زالت كبيرة بدرجة مذهلة. ويحتاج حوالي ١٠,٧ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ومنطقة شمال شرق نيجيريا، التي تضم ٨,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، هي مرة أخرى الأشد تضررا من الأزمة. ولا يزال التمويل أقل بكثير من المستويات المطلوبة. وفي الوقت الحاضر، لم يتم تمويل النداء الإقليمي الذي يهدف إلى جمع ١,٥ بليون دولار لعام ٢٠١٧ إلا بنسبة ٤٠ في المائة.

وتواجه المنطقة الآن موسم الأمطار الذي يكون انعدام الأمن الغذائي خلاله في أسوأ صوره، حيث ضاعت على آلاف المزارعين أربعة مواسم زراعية على التوالي بسبب النزاع، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الأمن والتشريد. وفي جميع أنحاء المنطقة،

يعاني ٧,٢ مليون شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٥,٢ مليون إنسان في شمال شرق نيجيريا، حيث تشير التقديرات إلى أن ٥٠ ٠٠٠ شخص هم الأكثر عرضة لخطر المجاعة. وأدت الأزمة إلى تشريد ما يقدر بنحو ٢,٤ مليون شخص، بمن فيهم ١,٥ مليون طفل. وتحدث حالات التشرد الجديدة جنبا إلى جنب مع عودة النازحين واللاجئين. وبالنظر إلى استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الخدمات الأساسية في العديد من المناطق المتضررة، يجب تجنب العودة غير الطوعية وغير الآمنة لهؤلاء اللاجئين والنازحين بأي ثمن.

وعلى صعيد حقوق الإنسان، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات المستمرة من جانب بوكو حرام، بما في ذلك القتل واستخدام الأطفال قسرا كمفجرين انتحاريين والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال. ولا بد من تقديم الجناة للعدالة. كما تلقت الأمم المتحدة العديد من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تُرتكب في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وتواصل الأمم المتحدة بذل جهود الدعوة بقوة لدى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لحملها على وضع استراتيجية واضحة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عن طريق تعيين مستشار مكرّس للشؤون الجنسانية ضمن عنصرها المدني. ويشير التقرير إلى اقتناعنا بضرورة بلورة فهم مشترك مفاده أن انتهاكات حقوق الإنسان هي أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد وأن الإفلات من العقاب من شأنه تأجيج الأزمة. ومن الضروري الاستثمار في آليات العدالة التقليدية على مستوى المجتمع المحلي من أجل تحقيق المصالحة والاستقرار المستدامين. ويجب أن تنطوي عمليات منع الأنشطة الإرهابية ومبادرات تحقيق الاستقرار والإنعاش على بعد يتعلق بحقوق الإنسان.

ولا يزال العنف الجنسي منتشرا على نطاق واسع وبصورة مروعة في المنطقة. وهو يمثل أحد عوامل التشريد القسري ويشكل خطرا خاصا في أماكن التشرد، حيث تتعرض النساء والأطفال المتضررون من النزاع لمخاطر الاستغلال يوميا. ويحتاج أولئك الذين يعانون من صدمات جسدية أو نفسية حادة إلى الرعاية الطبية والنفسية بصورة عاجلة. وتستكشف الأمم المتحدة الخيارات المتاحة لنشر خبراء مكرسين في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في شمال شرق نيجيريا.

وتواجه الأمم المتحدة نقصا خطيرا في التمويل اللازم لنشر مراقبين لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. ونكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي كي يتبرع بسخاء لتمكين الأمم المتحدة من دعم إنشاء الآليات الوطنية والإقليمية اللازمة لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بصورة منهجية.

أود أن أتطرق إلى المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الافتقار إلى نهج شامل في التعامل مع المنشقين عن جماعة بوكو حرام، بما في ذلك معايير واضحة وشفافة تراعي حقوق الإنسان وتتماشى مع الإطار الدولي لمحاربة الإرهاب، يطرح تحديات متعددة. فعلى الرغم من حسن النية، تسفر الجهود المخصصة عن احتجاز آلاف الأشخاص بشكل غير قانوني أو تجهيز ملفاتهم على نحو لا يمكن التنبؤ به. هذه الحالة غير مثمرة أو مستدامة أو تتوافق مع سيادة القانون ولا تحقق العدالة.

ونرى أن الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تظل لا غنى عنها في حل الأزمة. لكن الاستثمارات المالية الضخمة التي تتحملها البلدان الإقليمية تكلفتها باهظة: ليس لدى الحكومات خيار سوى تحويل جزء كبير من ميزانياتها الوطنية من التنمية إلى توفير الأمن الوطني والإقليمي. وفي إطار

الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء تحرص على كفالة أننا ى نقوم بتحويل الأموال المخصصة للتنمية والعمل الإنساني إلى أعمال السلم والأمن. ونأمل في أن تحظى البلدان المتضررة بالدعم لتفعل الأمر نفسه. ونرحب بالتعهدات التي قطعت بالفعل، ونشجع على زيادة دفع المساهمات في الوقت المناسب لتمكين القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من التصدي للتحديات التي تواجهها.

في الختام، أشير إلى أن الطابع المعقد الذي ما انفك يطول أمده لأزمة حوض بحيرة تشاد يتطلب إيجاد حلول مبتكرة ومتكاملة لسد الفجوات التقليدية بين الاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية. والأمم المتحدة ملتزمة باعتماد طريقة جديدة للعمل من شأنها معالجة الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين والأسباب الجذرية للأزمة بطريقة منسقة وعلى مراحل. وأحث جميع الشركاء على مضاعفة جهودهم لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى السكان المتضررين، فضلا عن التعافي المبكر والطويل الأجل. هذا هو الأساس لبناء المقاومة وكفالة حلول دائمة للأزمة.

مرة أخرى، نشجع البلدان المتضررة على المشاركة في وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. ونأمل أن يكون المؤتمر الإقليمي المعني بالاستقرار المقرر عقده في نجامينا في تشرين الأول/أكتوبر الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجية من هذا القبيل.

ونظل نحن في الأمم المتحدة ملتزمين بالعمل مع البلدان الإقليمية على إنهاء العنف، وحماية المدنيين وتعزيز التنمية البشرية والتخفيف من المعاناة في حوض بحيرة تشاد. يمكننا منع هذه الأزمة من التفاقم، غير أن ذلك سيتطلب المزيد من الدعم السياسي والمالي لمنطقة حوض البحيرة. والمناسبة الجانبية المزمع عقدها في ٢١ أيلول/سبتمبر على هامش دورة الجمعية العامة ستكون فرصة هامة للمجتمع الدولي ليؤكد مجددا دعمه للمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إمام.

السيدة إمام (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير الإثيوبي، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على دعوتي إلى تقديم منظور المجتمع المدني كجزء من مداولات المجلس بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد.

أنا فاطمة شيهو إمام، المديرة الحالية لاتحاد المحاميات الدولي في ولاية بورنو. وأمثل اليوم أيضا شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو.

والشبكة هي تحالف يضم أكثر من ١٠٠ من منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي والمنظمات الدينية العاملة في مجموعة واسعة من الأنشطة الموجهة نحو توفير المعونات والمساعدات الإنسانية إلى ضحايا التمرد المستمر منذ أكثر من أربع سنوات. في ولاية بورنو، حيث أعيش وأعمل، مزقت الأسر ودمرت سبل العيش والمجتمعات المحلية مرارا بفعل أنشطة متمردي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، المعروفة أيضا باسم جماعة بوكو حرام. وتظل ولاية بورنو بؤرة تمرد جماعة بوكو حرام.

في آذار/مارس من هذا العام، اجتمع أعضاء المجلس معي ومع منظمات أخرى للمجتمع المدني تقودها النساء أثناء بعثة مجلس الأمن إلى مايدوغوري. وللأسف، لم يتحقق تحسن ملحوظ في توفير احتياجات الحماية أو المساعدات الإنسانية إلى العدد المتزايد من ضحايا التمرد الذين تم تشريدهم.

وعدم مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وعمليات بناء السلام وإيصال المعونة والإغاثة إلى المخيمات ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. تستضيف ولاية بورنو حاليا أكبر عدد من

المشردين داخليا الذين ما زالوا في حاجة إلى الحماية والمساعدات الإنسانية العاجلة بسبب مستوى انعدام الأمن في الولاية. إن الأوضاع الإنسانية المزرية في شمال شرق نيجيريا يمكن القول بأنها ناجمة عن التحديات الأمنية والانهيار شبه التام تقريبا للأجهزة المجتمعية والمؤسسية للحكومة التي لم تتمكن من مواكبة الأعداد المتزايدة من المشردين داخليا.

وأود أن أسلط الضوء على الشواغل الرئيسية التالية التي حددناها في سياق العمل الذي نقوم به كعاملين في المجال الإنساني، تحديد المجالات الرئيسية للتدخل العاجل والتطرق إلى التحديات التي نواجهها كتحالف. وسأختتم بمناشدة لضمير مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالأمن، فإن الحالة العامة في مايدوغوري والمناطق المحيطة بها لا تزال متوترة وهشة. وبالرغم من أن هناك عدة تقارير تتوقع حدوث تحسينات ومكاسب على يد القوات المسلحة النيجيرية في المنطقة، فقد كانت هناك مبالغة شديدة في هذا التقدم. وقد خلف ذلك شعورا زائفا بالأمن، الأمر الذي أدى أيضا إلى تجدد الهجمات المسلحة على المدنيين والأهداف غير المحصنة الأخرى داخل الولاية وحولها. ولا يزال الناس يعيشون في خوف في مجتمعاتهم المحلية، والعديد من الذين شردوا نتيجة للتمرد يترددون في العودة. وأدى ذلك إلى الفقر، ونقص الأغذية، وسوء التغذية، والانهيار الكامل للأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة وخطر حدوث مجاعة.

والأخطار التي تهدد أرواح وممتلكات السكان المهمشين، ولا سيما النساء والفتيات، يبدو أنها تزداد في ضوء تجدد الهجمات العنيفة. ومنظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في الميدان، مثل شبكتي، عاجزة إلى حد كبير عن الوصول إلى قطاعات كبيرة من تلك المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والفتيات اللائي تشتد حاجتهن إلى المعونة الإنسانية. وخلافا للمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، التي ترافقها حراسة أثناء العمليات الميدانية، تستمر الجماعات المحلية في القيام بعملها من دون أي شكل من أشكال الخدمات الأمنية، مما يجعل إمكانية الوصول تحديا كبيرا ويعرض للخطر حياة الأفراد الذين يشاركون في هذه العمليات.

هناك انتهاك مستمر وواضح لحقوق الأفراد الذين يعيشون في المخيمات في مايدوغوري والمناطق المحيطة بها. وكما ورد بالتفصيل في العديد من التقارير إلى المجلس، هناك نقص شديد في الأغذية والإمدادات الأخرى. وأدى ذلك إلى تفشي التجارة في الخدمات الجنسية مقابل الغذاء. ومن مختلف الزيارات التي قمت بها شخصيا إلى مخيمات المشردين داخليا في إطار ولايتي لتحسين وتعزيز رفاه وحقوق النساء والأطفال، تجدر الإشارة إلى أن معظم النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا يجهلون حقوقهن الإنسانية الأساسية، وعلى هذا، فإنهن حتى لا يعرفن عندما تنتهك حقوقهن. ويرجع ذلك جزئيا إلى العوامل الثقافية حيث لا يكون للمرأة صوت، وفي حالات قليلة، لا تعرف أين تلجأ حينما تتعرض للانتهاك. وقد أثر التمرد على النساء اللائي أصبحن الآن ربات الأسر المعيشية واللائي يضطررن الآن للإتجار بأجسادهن مقابل الغذاء – مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حالات حمل غير مرغوب فيها وإلى الأمراض المنقولة جنسيا – وبدافع البقاء يمارسن الجنس لمجرد أن يتمكن من إعالة أسرهن.

وفيما يتعلق بالنساء والفتيات اللاتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام، استخدمت النساء والفتيات كأهداف في الاتجاه الأخير للهجمات العنيفة التي يرتكبها المتمردون باستخدامهن كمفجرات انتحاريات. ولا يمكن المغالاة في التشديد على مسألة الوصم التي تواجه النساء والفتيات. القضية المطروحة هي لامرأة متزوجة اختطفت من قبل جماعة بوكو حرام، وعادت بعد بضع سنوات تحمل طفلا آخر. يجبرها زوجها على الاختيار بينه وبين الطفل.

إن الصدمة النفسية التي تواجهها النساء وغيرهن الكثير ممن فقدن الاعتداد بالذات جراء الوصم تنبغي معالجتها على جناح السرعة. ويجب زيادة التركيز على إعادة إدماج الإناث، وفي الوقت نفسه معالجة الوصم والحرص على أن تكون المرأة جزءا من الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لجماعة بوكو حرام.

فيما يتعلق بالخطر الذي تتعرض له الزراعة، والحالة الأمنية الهشة في المنطقة التي أدت إلى وضع تتم فيه تجزئة أساليب الحياة الطبيعة والعادات بالنسبة للسكان فيها. وبالنظر إلى التحديات الأمنية الكامنة، يخشى أفراد بعض الطوائف الذهاب إلى مزارعهم لأن الحالة محفوفة بالمخاطر عند السفر لمسافة لا يتجاوز قطرها ثلاثة كيلومترات من مجتمعاتهم. قبل أسبوع تقريبا، اختطف ١٢ شخصا من مزارعهم، ولم يتم بعد العثور عليهم. وهناك العديد من التقارير المتعلقة بعمليات الاختطاف، وبالطبع فإن ذلك يثير قلقا بالغا لدى الشبكة التي أتولى أمرها.

تواجه الشبكة تحديات عديدة تؤثر على قدرتنا على إيصال الأعمال المنقذة للحياة التي نحاول القيام بها. وهذه التحديات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات من قبيل التمويل، والمؤسسات، والسياسات العامة، والقانون والأمن.

في الوقت الراهن يبدو أن درجة التشدد تزيد عن درجة المرونة في مستوى التمويل لدى الجهات المانحة المتاحة لتقديم المساعدة الإنسانية، مما يتسبب في حالة تتوقع في ظلها المؤسسات والمانحون المحترفون من ذوي الخبرة، مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، الحصول على التمويل على أساس نفس معايير التقييم. ومن الواضح تماما أن هذا يسلط الضوء على الاختلافات الملحوظة من حيث القدرات المؤسسية، ومما لا شك فيه أنه يعوق توافر فرص التمويل المتاحة للمجموعات المحلية الصغيرة في مجال التدخلات المنقذة للحياة.

يجب أن نكفل بشكل عاجل بأن تكون منظمات المجتمع المدني المحلية والسكان المتضررين عناصر مهمة جدا في تصميم وتنفيذ التدخلات. لا تزال الحالة الهشة والمتوترة تجعل من الصعب للغاية المشاركة في العمليات في الميدان وتشكل خطرا على المجموعات المحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت تلك الجماعات تفتقر إلى الأجهزة الأمنية المصاحبة المتاحة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

على الرغم من شدة وطأة الحالة الإنسانية في نيجيريا، مع التركيز العالمي على بلد خارج من حالة تمرد ويتزايد فيه عدد الأشخاص الذين تشردوا ويحتاجون إلى الحماية والمساعدة. وربما سيبعث على اهتمام المجلس أن يلاحظ أن هذا البلد ما زال يفتقر إلى أي تشريع أو سياسة شاملة من منظور شمولي يستهدف الاستجابات الإنسانية. وهذا يعني أن معظم العمل المضطلع به حاليا غير شفاف وعلى نحو مخصص، مع عدم وجود آلية للمساءلة.

في الختام، إنني إذ أشعر بالامتنان الجزيل للفرصة التي أتاحها لي مجلس الأمن لمخاطبته، لا بد لي من أن أؤكد من جديد الدور الهام الذي يؤديه ذلك التصور في سياق التدخل الإنساني وزرع الأمل في النفوس. إن الانطباع السائد في الميدان اليوم يجسد الأمل المتناقص لدى عدد هائل من السكان المتضررين من الصراع، لاعتقادهم بأن الاستجابات غير كافية، على الرغم من تخصيص التمويل الهائلة الذي أبلغت عنه الحكومة والشركاء في التنمية.

إني أحض المجلس على النظر إلى هذا بوصفه نداء عاجلا وماسا، وبالنظر إلى التحديات البارزة وتحليل الحالة، ينبغي لذلك أن يحفز على وضع آلية استجابة استراتيجية ومناسبة لتقديم المساعدة والمعونة إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إمام على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية القيمة وأشكر السيدة إمام على تقاسمها أفكارها معنا.

قبل ستة أشهر، وفي مخيم للمشردين داخليا يعج بالغبار في مايدوغوري، استمعنا إلى شهادة السيدة إمام، إلى جانب العديد من شهادات أشخاص آخرين. مما حملني، وربما حمل العديد ممن كانوا هناك معنا، على إدراك وفهم التكلفة البشرية للأزمة في حوض بحيرة تشاد. ولذلك يطيب لنا جدا أن نسمع من السيدة إمام مرة أخرى اليوم. ومن الحيوي أن يواصل المجلس الاستماع إلى البلدان الأشد تضررا من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا والاستمرار في استخدام تلك التحليلات والتدخلات المخلصة للاهتداء بها في عملية اتخاذ القرار لدينا.

كما يوضح بيان السيدة إمام وتقرير الأمين العام، فإنه بعد ستة أشهر من زيارتنا إلى حوض بحيرة تشاد، لا تزال الحالة تبعث على القلق العميق، فقد تردت بالفعل حالة جماعة بوكو حرام وتم استرداد الأراضي، غير أن جماعة بوكو حرام لم تفقد قوتها ونفوذها. لقد خفت حدة شوكتها ولكن لم يتم القضاء عليها، وغيرت من أساليبها إذ انتقلت من الاستيلاء على الأراضي إلى شن الهجمات الانتهازية. تواجه مايدوغوري الآن الهجمات الانتحارية كل اسبوع، ويجري إرغام العديد من الفتيات على القيام بالتفجيرات الانتحارية. ومنذ زيارتنا الأخيرة إلى المنطقة قتل ٤٠٠ شخص. فعمليات الاختطاف المخزية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام للشابات والفتيات ماضية بلا هوادة. أما الذين يعودون فلايزالون يواجهون الوصم والتمييز، لذلك فإن المملكة المتحدة ستستضيف اجتماعا وزاريا هنا في ١٨ أيلول/سبتمبر بغية إطلاق مجموعة جديدة من المبادئ العالمية للتصدي لهذه الوصم.

إن استمرار الأعمال البربرية ما من شأنه إلا مفاقمة الأزمات الإنسانية. ومنذ زيارتنا إلى المنطقة، فإن عدد النيجيريين الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة لم ينخفض إلا بقدر ضئيل، حيث أن ما يقرب من مليون يشخص لا يزالون مشردين في شمال شرق نيجيريا، ويوجد أكثر من ٨ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة العاجلة والمنقذة للحياة. وفي حين انخفض عدد العائدين قسرا، شهدنا الآلاف من الناس يرغمون على العودة إلى مناطق لا يشعرون فيها بالأمان. لذلك، من الواضح أنه ينبغي لنا جميعا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

سوف تؤدي المملكة المتحدة الدور المنوط بها في ذلك الصدد. ونحن لا نزال ملتزمين بالشراكة مع نيجيريا وجيرانها لإضعاف تنظيم بوكو حرام ودحره. كذلك ما زلنا ملتزمين بمساعدة المحتاجين في المنطقة، وقمنا بتوسيع نطاق الدعم الإنساني إلى ١٣٠ مليون دولار هذا العام. وقد أعلنا عن تقديم مبلغ إضافي مقداره ٢٦٠ دولار مليون دولار على مدى السنوات الأربع القادمة، كجزء من عملية الانتقال في شمال شرق نيجيريا لبرنامج التنمية فيها.

يتعين علينا جميعا أن نؤدي دورنا. في شباط/فبراير، وجّه صندوق العمل الإنساني لنيجيريا نداء لجمع مليار دولار هذا العام. وحتى الشهر الماضي، لم يموَّل سوى أقل من نصف ما ناشدنا التبرع به. وكما يوضح تقرير الأمين العام، لا يزال عدم كفاية التمويل المقدم من الجهات المانحة يحد من تقديم المعونة الغذائية، والتنمية، وأنشطة الإنعاش.

لذا، ينبغي على الحكومات في المنطقة أن تتصرف بقدر تصرف المجتمع الدولي. ونتطلع إلى حكومة نيجيريا والبلدان المتضررة من أجل توفير مزيد من الموارد قدر المستطاع وأن تواصل

تحديد أولويات الاستجابة الإنسانية. كما ندعو تلك الدول إلى التعجيل بجميع عمليات التسجيل المتبقية من أجل تنظيم المساعدة الإنسانية في المنطقة، كما يفيد تقرير الأمين العام.

ونرحب بزيادة التنسيق المدني والعسكري في الجهود الإنسانية، ونحث على مواصلة ذلك. غير إننا نعرب عن أسفنا العميق لقيام الجيش النيجيري بشن غارة على مجمع الأمم في الشهر الماضي. ومع ذلك، نرحب بالاستجابة السريعة من جانب السلطات.

من الواضح أنه لا يمكن إيجاد الحل الطويل الأجل إلا بمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور جماعة بوكو حرام، والتي أعتقد أنها كانت العبرة الرئيسية بالنسبة للكثيرين منا في زيارتنا. فالبحث عن الحلول الطويلة الأجل والأسباب الجذرية يتطلب رسم خطة إقليمية للتصدي للقضايا السياسية والاقتصادية وإدارة الحكم والشفافية والمساءلة. وإذا ما أريد لهذا الجهد أن ينجح، فيجب احترام حقوق الإنسان. إن استمرار ورود التقارير عن التعذيب والاعتقال التعسفي والاستغلال الجنسي تبعث على القلق العميق ويجب أن تتوقف. من هنا، نؤيد النداءات الموجه من أجل زيادة التمويل لتعزيز وجود الأمم المتحدة للرصد في الميدان.

في الختام، لا يمكن التغاضي عن دور المرأة في الأزمة. ونؤكد من جديد الدعوة التي وجهها المجلس لزيادة المشاركة بين الحكومات الإقليمية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني النسوي، وكذلك نشر مستشار جنساني للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

خلاصة القول، لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا جميعا القيام به. بعد ستة أشهر من زيارتنا لا يمكن أن يحيد بصرنا عن تلك المسألة. ويحدوني الأمل في أن نتذكر جميعا ما هو على المحك من خلال الإحاطات الإعلامية كتلك التي استمعنا إليها اليوم من السيدة إمام والسيد فيلتمان، تماما مثلما كنا في مايدوغوري.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السيدة إمام على تقاسمها منظورها المهم مع المجلس.

يجب علينا أن نسعى في جميع أعمالنا إلى الإصغاء لأصوات من هم أكثر تضررا. لم تتح لي الفرصة للانضمام إلى المجلس أثناء زيارته إلى المنطقة، لذا فإنني شديد الامتنان للوصف الأمين جدا الذي قدمته السيدة إمام، حتى في الحالات التي أشارت فيها إلى القسوة والعوز.

والتحديات التي تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد هي تحديات متعددة الأبعاد – أزمة أمنية، وحالة طوارئ إنسانية، وعجز في التنمية. وقد أتيحت الفرصة للمجلس، خلال زيارته في وقت سابق من هذا العام، لرؤية الكيفية التي يؤثر فيها التفاعل بين هذه العناصر على حياة الناس في المنطقة. إن القرار (٢٣٤٩) (٢٠١٧) الذي اتُخذ عند عودتنا، والذي تستجيب له الإحاطة الإعلامية اليوم، كان تطلعيا، وأكد على تضامننا مع السكان المتضررين من النزاع ومع الحكومات في المنطقة ودعمنا الكامل لهم.

نشيد بالجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تبذل للتخفيف من حدة الآثار الناجمة عن تمرد بوكو حرام وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحجم المفزع الذي بلغته الأزمة الإنسانية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية، من الواضح بأننا لا نزال بحاجة إلى تكثيف الجهود التي نبذلها، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر أوسلو للشؤون الإنسانية المعقود في شباط/ فبراير. يجب ألا يتضاءل اهتمامنا بهذه الحالة.

أود أن أثير ثلاث نقاط نعتقد أنها ذات أهمية حاسمة للتصدي بنجاح للتحديات. أولا، من الضروري اتباع نهج كلي وإقليمي. وهناك العديد من الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، بما في ذلك تغير المناخ والهشاشة الاقتصادية والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الديموغرافية. إن التصدي للتحديات الأمنية المباشرة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الجهود الإنمائية الساعية إلى معالجة حالة عدم الاستقرار على المدى الطويل من خلال تحسين الحياة اليومية للناس على أرض الواقع.

نرحب بالخطط التي أعلنتها مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لعقد مؤتمر لتحقيق الاستقرار في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وسيوفر هذا الاجتماع فرصة هامة لكي تعمل البلدان معا على وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية.

إن آثار تغير المناخ وصلاته بالاستقرار والأمن واضحة. ولا يمكننا تجاهل هذا الواقع إذا أردنا أن نتصدى حقا للتحديات في المنطقة. إن عدم متابعة هذا المجال في تقرير الأمين العام (S/2017/764) يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تحسين استراتيجيات تقييم المخاطر وإدارة المخاطر من جانب الأمم المتحدة، على النحو الذي أبرزه بوضوح قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧). يجب أن يظل المجلس متأهبا للتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار نتيجة للآثار الضارة لتغير المناخ.

هناك صلة متلازمة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. إننا نتفق مع الأمين العام في تأكيده على ضرورة ضمان التمويل المخصص لمهام الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان. إن إنشاء نيجيريا للجنة قضائية لاستعراض مدى امتثال قواتها المسلحة لالتزامات حقوق الإنسان وقواعد الاشتباك هو تطور جدير بالترحيب، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ بيان عمل أبوجا. كما نشجع النشر السريع للأفراد المدنيين المتبقين في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ولا سيما الخبرات الجنسانية الكافية.

أما النقطة الثانية التي أود أن أثيرها فهي الحاجة إلى توسيع الشراكات، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الإنمائية. وكما تبين من زيارتنا إلى أديس أبابا في الأسبوع الماضي، فإن هذا المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي متحدان في تحليلنا للحالة والاستجابات المطلوبة. ومن أجل تفعيل هذه الاستجابات، ينبغي لنا أن نغتنم الزخم الذي تولد من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، .

وبالمثل، لا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون الشراكات الفعالة التي تغطي العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية. وأكد اجتماع برلين في وقت سابق من هذا الشهر على الحاجة إلى الإنعاش المبكر، والوقاية والجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الاستقرار. ولا بد من السعي إلى التكامل والتعاون مع عدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بدور المرأة باعتبارها من عناصر التغيير. ولا يمكن إغفال تمكين المرأة في جهود التعمير والاستقرار. وستغدو السياسات، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة على جميع مستويات المجتمع، أفضل تكيفا مع الحقائق على أرض الواقع، مما يهيء ظروفا أفضل لتحقيق الاستقرار والسلام في الأجل الطويل. ومن دواعي سروري البالغ أننا استفدنا من انضمام السيدة إمام هنا اليوم. فالنساء من المجتمع المدني يمكنهن تقديم رؤى فريدة لدعم مناقشاتنا وقراراتنا.

نحن نشعر بالجزع إزاء الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام الذي مفاده أنن جماعة بوكو حرام قد باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى الهجمات الانتحارية، التي تنفذها في كثير من الأحيان فتيات يُجنّدن قسرا. ولهذا السبب، يجب أن تكون أخد الأولويات الرئيسية للحكومات هي توفير فرص إعادة التأهيل للأطفال

وأمهاتهم، بما في ذلك توعية المجتمعات المحلية لتجنب الوصم، وتسهيل العودة. كما نؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع استراتيجية لإشراك المرأة في منع التطرف العنيف، مع الأخذ في الاعتبار الطابع المعقد للفئات التي تندرج في إطارها المرأة.

مثّل اتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) اعترافا هاما بالتحديات العديدة التي تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد، وبالتزام المجلس بدعم الجهود المبذولة من أجل والسلام والتنمية المستدامين في الأجل الطويل. يجب علينا ألا نفقد التركيز.

نحن نرى ثلاثة فرص متاحة للمضي قدما. أولا، نرحب بالمزيد من المعلومات عن التخطيط للزيارة المشتركة التي قام بها قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية، على النحو المطلوب في القرار. ثانيا، نعرب عن اهتمامنا بالاستماع إلى منظومة الأمم المتحدة لمعرفة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم على أفضل وجه مؤتمر الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لتحقيق الاستقرار. ختاما، إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر استجابة للبيان الرئاسي (S/PRST/2017/14) بشأن خطر المجاعة في اليمن والصومال وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا. وستساعد هذه الإحاطة الإعلامية على زيادة تفهمنا وتصدينا للتحديات التي تواجهه في المنطقة وخارجها.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها إلى مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم. وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أشكر السيدة فاطمة شيهو إمام على إحاطتها الإعلامية الثاقبة. وشأني شأن السيد رايكروفت، لدي ذكريات عزيزة عن اجتماعي معها وزميلها في صباح أحد الأيام شديد الحرارة والمُغبرّ في مخيم المشردين داخليا في مايدوغوري. لقد كانت زيارة هامة من جانب مجلس الأمن، وكانت الأولى التي يقوم بها منذ سنوات عديدة للمنطقة التي تتأثر ابأزمة لعدة سنوات. ولكن تبيّن الأخبار التي نتلقاها أسبوعيا، إن لم يكن يوميا، من مايدوغوري أن وضع حد للأزمة ما زال بعيد المنال، ولذلك يتعين علينا أن نواصل التركيز على المنطقة. وفي هذا الصدد، وخلال الأشهر العديدة الماضية، كرس المجلس اهتماما كبيرا لمنطقة حوض بحيرة تشاد، والدليل على هذا أنه نوقش في الآونة الأخيرة خلال الاجتماع التشاوري المشترك السنوي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الأزمة التي تشمل منطقة حوض بحيرة تشاد وإقليم أربعة بلدان هي واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية، حيث هناك عدة ملايين من الناس المحتاجين إلى المساعدة. خلال زيارتنا للمنطقة، أصبحنا ندرك بصورة مباشرة ضرورة التصرف على وجه السرعة من أجل تعزيز استجابتنا في مواجهة التحديات في المنطقة. ولئن كانت الأزمة قد حفزها تمرد جماعة بوكو حرام، فإن الأزمة متعددة الأبعاد وأسبابها الجذرية تشمل تغير المناخ والفقر وتخلف النمو – وهي المسائل التي ما فتئ السكان في المنطقة على التصدي لها لسنوات، إن لم يكن لعقود.

وبما أن المجتمع الدولي قد التقى في أوسلو لتوفير الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، فمن الضروري أن تتم أيضا المعالجة العجلة لأسباب الضعف الكامنة في منطقة حوض بحيرة تشاد لئلا يطول الاعتماد على المساعدات الخارجية م لسنوات عديدة قادمة. ونتيجة للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر أوسلو الإنساني، تواصل إيطاليا المساهمة على الصعيد الثنائي من خلال وكالات الأمم المتحدة، عن طريق تمويل المشاريع التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز قدرة السكان المحليين على الصمود مع الحد من مخاطر التشرد الداخلي والهجرة.

على الرغم من أن النيجر لا تزال ضمن البلدان ذات الأولوية التي نتعاون معها، نحن على وشك بدء برنامج سيوسع نطاق أولويتنا على أساس إقليمي. وسيكون المشروع أطول

مدة، بهدف محدد يتمثل في الحفاظ على الشباب باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات – النقود مقابل العمل والقروض البالغة الصغر، والتدريب أثناء العمل. أود أيضا أن أذكر بالتزام إيطاليا بالإبقاء على برنامج التنمية الوطنية، الذي عرضه مؤخرا في باريس رئيس تشاد، إدريس ديبي إيتنو، مع مساهمة مالية تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليون يورو. علاوة على ذلك، وفي إطار استراتيجية الأمين العام للتصدي للمجاعة في منطقة حوض بحيرة تشاد، صرفنا بالفعل الموارد المالية التي تعهدنا بها.

وعلى النحو المبين بصورة شاملة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في الأسبوع الماضي، فإن لحرمان والتهميش والحكم الضعيف هي القوى المحركة الرئيسية التي تدفع الشباب الأفارقة إلى التطرف العنيف. إن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد هو تذكرة قوية بالعلاقة بين تغير المناخ، وانعدام الأمن، والنمو السكاني، وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية وخطر التطرف. وأزمة بهذا الحجم تؤثر علينا جميعا، لأنها تتسبب في تشريد أعداد كبيرة من السكان وتهيئة الظروف على الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالبشر والتهريب. كما أنها تزيد من مسؤوليتنا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي وضعت أيضا لمنع وتخفيف الأثر الذي تخلفه هذه الأنواع من حالات الطوارئ.

وفي هذا السياق، لا بد من ضمان احترام حقوق الإنسان بأي وسيلة من الوسائل. فلا يمكن التغاضي عن الاعتداء على النساء أو الأطفال أو شن هجمات على المدارس أو المستشفيات، أينما وحيثما ارتكبت هذه الأعمال وأيا كان مرتكبوها. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد الدور الأساسي للمرأة في منع نشوب النزاعات المحتملة عن طريق تعزيز عملية المصالحة الوطنية وكفالة المنظور الجنساني الشامل للجميع بشأن مسائل الأمن والعدالة والإدارة الحكومية. ونثني على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتكريس جهودهما لبلد من بلدان منطقة بحيرة تشاد، وهي أول مرحلة من نوعها على الإطلاق، حيث توجد فيها بعثة مشتركة رفيعة المستوى تركز على الوسائل النسائية للمشاركة في السلام والأمن والتنمية. نؤيد اتباع نهج إقليمي متكامل وشامل للتصدي بفعالية للأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية للأزمة. ونرحب بالإعلان عن عقد مؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر في نجامينا.

نشيد أيضا بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد. إن أبعاد هذه الأزمة واسعة النطاق، على الصعيد الأقاليمي ومترابطة مع حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل. إذ أن التهديد الإرهابي وآفة الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة متفشية حاليا في جميع أرجاء المنطقة. أود أن أثني على الجهد الذي تقوم به بلدان المنطقة من أجل توفير الاستقرار والأمن الدوليين، كما هو الحال بالنسبة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في هذا الصدد، أود أيضا أن أذكر بالدور المهم الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي، أحد الشركاء الرئيسيين في المنطقة. يشمل العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في المجالات الأمنية والسياسية والتعاون الإنمائي، ويستند إلى النموذج المتكامل للسياسات التي تتناول منطقة بحيرة تشاد ومنطقة الساحل بوصفها كلها تتابعا جغرافيا. أما على الصعيد الإقليمي، فندعم بقوة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن المبادرات التي تأخذ زمامها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واستراتيجية السلم والأمن للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. تلك خطوات هامة صوب اضطلاع المنظمات الإقليمية بدور أكثر استباقية وشق الطريق المؤدي إلى السلام والأمن والتنمية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في حوض

بحيرة تشاد والتي تعقد بعد ستة أشهر بالضبط من زيارتنا إلى المنطقة، في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) المكرس لهذا الموضوع. يود وفدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على الوضوح في العرض الذي قدمه بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/764) الذي يطلعنا على التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيدة فاطمة شيهو إمام، مديرة شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو، على تكرمها بتقاسمها معنا خبرتها في هذا المجال.

إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، في أعقاب زيارتنا إلى الكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، ركّز مرة أخرى على الأزمة الإنسانية والأمنية المستعرة في حوض بحيرة تشاد بصفتها من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. وفي أعقاب الزيارة، ازدادت التعبئة الدولية إلى حد كبير لدعم المنطقة وذلك عن طريق الزيارات المتعاقبة التي يقوم بها ممثلو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ونائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والموظفون من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وعلى نفس المنوال، سيعقد، في نجامينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر إقليمي بشأن مسألة تحقيق الاستقرار في المنطقة. وسيكون الاجتماع الأول واحدا من مجموعة مؤلفة من ثلاثة اجتماعات ترمي إلى تحديد استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة. وأنا على يقين من أن هذه التعبئة الدولية قد أسهمت في قيام قوة العمل المتعددة الجنسيات المشتركة باسترداد أراض بالقوة، وإنني أشيد بشجاعة وتفاني وحداتها. وقد أدت استعادة المناطق التي كانت تسيطر عليها جماعة بوكو حرام إلى حدوث تحسن في الوضع الأمني في تلك المناطق، وتحرير الرهائن، وبطبيعة الحال، استسلام العديد من مقاتلي الفريق أو اعتقالهم. أما على الصعيد الإنساني، فينبغي أن نلاحظ تزايد إمكانية حصول السكان المدنيين على الرعاية الصحية والمرافق الصحية والغذاء.

رغم أهمية ذلك التقدم لا ينبغي له أن يحجب الوضع الصعب الذي يواجهه الملايين من النساء والأطفال في منطقة حوض بحيرة تشاد، كما يتبين من العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية. ومرة أخرى، وبالنيابة عن بلدي، أدين تلك الهجمات بأقوى ما يمكن من العبارات.

وفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره، فقد شُنّ ٢٤٥ هجوما قام بمعظمها نساء انتحاريات، خلال أشهر حزيران/يونيه، وتموز/يوليه وآب/أغسطس في شمال شرق نيجيريا، وفي شمال الكاميرون، وداخل المناطق الحدودية في تشاد، مما أدى إلى سقوط ٢٢٥ من الضحايا. وعلى الرغم من أن هذه الهجمات تشهد بوضوح على قدرة بوكو حرام على الاستمرار في القيام بالأنشطة الإرهابية، وحقيقة أن هذه المجموعة أصبحت الآن تلجأ بصورة متزايدة إلى اتباع تكتيكات غير متناظرة، فذلك دليل دامغ على أنها الآن في موقف غير مؤات. ومع ذلك، ما زلنا نستنكر الافتقار إلى الموارد اللوجستية لدى بلدان المنطقة في مكافحتها تلك التهديدات غير المتناظرة. وكل ذلك يدل بوضوح على الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات دول المنطقة فيما يتعلق بالإنذار المبكر ونُظم الاستجابة السريعة عندما تواجه الهجمات الانتحارية. وهذا يتطلب إشراك السكان في تطوير قوة شرطة مجتمعية.

وبالمثل، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لا يزال حاسما في تأمين الحدود من أجل المكافحة الفعّالة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، إذ يجب علينا أن نتذكر أنها في صلب الأزمة. وثمة حاجة أيضا إلى تسريع الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات المبينة في النداء الإنساني الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمر الذي يتطلب تعبئة ١,٥

مليار دولار، وللأسف، لم يمول منها حتى هذا التاريخ سوى ٣٠,٩ في المائة.

ينبغي ألا نقع في أي خطأ حيالها، فالتنمية يجب أن تكون جزءا من الحل، لا سيما أن الفقر يستشري بشدة في المناطق المتأثرة من أعمال جماعة بوكو حرام في البلدان الأربعة المعنية. ولهذا السبب، يرحب وفدي باجتماع فريق اتصال أوسلو — المكون من ألمانيا، ونيجيريا، والنرويج، والكاميرون وتشاد — المقرر عقده في ٦ أيلول/سبتمبر بشأن مسألتي الوقاية والاستقرار في المنطقة، الذي يهدف إلى تحديد سُبل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

وفي هذا الصدد، لتمكين البلدان المعنية من اتخاذ الخطوات اللازمة بفعالية على الجبهتين الأمنية والإنسانية ينبغي أن يكون بمقدورها مواجهة أصعب تحد، ألا وهو إشاعة الاستقرار في المنطقة وضمان التنمية. ومن هنا، تعتقد السنغال أن المجالات المهمة التالية جديرة باهتمامنا الخاص.

أولا، توجد حاجة إلى تعزيز الاستثمار الخاص، وهو أمر لا غنى عنه من أجل إيجاد فرص عمل، لا سيما للشباب الذين ما برحوا الهدف الرئيسي للمجندين الإرهابيين. كما يجب أن نشجع الاستثمار الخاص من أجل تقليل الاعتماد المتزايد لسكان المنطقة على الزراعة، وتربية الماشية، وصيد الأسماك.

ثانيا، ثمة حاجة أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتحديات البيئية، منها على سبيل المثال، جفاف بحيرة تشاد، التي، كما نعلم جميعا، مسألة ذات تأثير سلبي للغاية على الزراعة في المنطقة.

ثالثا، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار ضرورة تمكين المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي، بغية تخفيض درجة الضعف لديها وزيادة مساهمتها في التنمية.

أخيرا، تقليص الدرجة العالية في اعتماد البلدان المتضررة على النفط والموارد المعدنية الأخرى لا يزال يمثل أولوية. وهذه الخطوة ضرورية لتجنب الآثار السلبية المتعلقة بالميزانية، نتيجة انخفاض أسعار النفط.

في الختام، أود أن أؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز تنسيق الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لضمان فعالية عملنا الجماعي في مواجهة جماعة بوكو حرام. وأتعهد بتقديم دعم السنغال الكامل لهذا المسعى، الذي يمثل أحد أهم المساعي بالنسبة القارة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والسيدة فاطمة شيهو إمام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إننا نرحب بعقد هذه الجلسة التي تتيح لنا مرة أخرى أن نتناول حصريا الحالة في حوض بحيرة تشاد. ومما لا شك فيه أنها تلقي الضوء بشكل أكبر على أزمة خطيرة تحظى بتغطية إعلامية محدودة نسبيا. ويدفعنا الطابع المتعدد الأبعاد لأزمة حوض بحيرة تشاد إلى معالجة جميع أسبابها في آن واحد وبصورة مشتركة وبطريقة مترابطة. وتستدعي الأوضاع الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلا عن آثار تغير المناخ والركود الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، اهتماما شاملا إذا أردنا معالجة الأزمة بطريقة مسؤولة. ونشيد بجهود بلدان حوض بحيرة تشاد للتصدي لهذه التحديات حتى في ظل محدودية قدراتها ومواردها. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بالدور الهام للشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة في تشجيع تعبئة الموارد الإقليمية.

كما أن الجهود الأمنية التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، في مواجهتها لجماعة بوكو حرام والتي أحرزت تقدما هاما، جهود جديرة بالثناء. فهي تشكل مثالا واضحا على أن تنسيق الجهود الإقليمية أمر حاسم في أزمات من هذا القبيل، حيث لا يعترف أولئك الذين يقوضون الاستقرار بحدود أو بلدان،

والأسوأ من ذلك، أنهم ينتهكون حقوق الإنسان الأساسية لفئات مجتمعية بأكملها، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال. وبالمثل، فإن إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سيقدم أيضا دفعة كبيرة للجهود الإقليمية المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب.

بيد أن هناك مخاوف بشأن الادعاءات المتكررة بارتكاب القوة المشتركة وقوات الأمن التابعة لبلدان حوض بحيرة تشاد انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تحث أوروغواي على الاضطلاع بجميع الأنشطة الأمنية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مع الامتثال الصارم لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتدعو إلى توفير جميع الضمانات القانونية الواجبة للضحايا المزعومين لهذه الانتهاكات.

وتستحق حالة المرأة في حوض بحيرة تشاد اهتماما خاصا بالنظر إلى ضعفها، والذي يرجع أساسا إلى ما تقوم به جماعة بوكو حرام. ونلاحظ مع بالغ القلق الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي بوصفه تكتيكا إرهابيا، كما يتضح من اختطاف آلاف النساء والفتيات والاعتداء الجنسي عليهن على يد تلك الجماعة الإرهابية، فضلا عن تزايد استخدام الانتحاريات، واللاتي يُطلق عليهن مسمى النساء أو الفتيات الانتحاريات باستخدام المتفجرات.

ومن ناحية أخرى، لا تتوفر سوى معلومات قليلة للغاية بشأن أثر الجانب الجنساني في ظل أزمة إنسانية معقدة، ولا فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه مشاركة المرأة وقيادتها والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جهود السلام، مثل مكافحة التطرف المصحوب بالعنف واستعادة سلطة الدولة وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يحدد وفد بلدي عدة مجالات رئيسية تتطلب اهتماما خاصا، مثل المساعدة في معالجة وصم ضحايا العنف الجنسي وأطفالهن؛ وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم في الميدان؛ وضمان أن تعترف الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بضحايا العنف الجنسي باعتبارهن ضحايا للإرهاب حتى يتسنى لهن الاستفادة من المساعدة الشاملة والكافية.

إن حوض بحيرة تشاد يشهد منذ سنوات عديدة أزمة هيكلية متعددة الجوانب، يجب معالجتها من خلال تحديد الأنشطة التي لا تقلل من التهديد الإرهابي وتوفر الغذاء للسكان المحتاجين فحسب، بل تعزز أيضا الاستقرار في الأجل الطويل. وقد نُقلت هذه الرسالة بوضوح إلى رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين خلال بعثة مجلس الأمن في النيجر والكاميرون وتشاد ونيجيريا التي جرت خلال شهر آذار/مارس.

ولذلك، من المهم للغاية ومن الضروري أن تنفذ حكومات البلدان الأربعة سياسات عامة تعطي الأولوية لتخصيص الموارد لمعالجة الأسباب الهيكلية للأزمة وتعزز الأنشطة الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليم وتوفير فرص العمل وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود بهدف تحسين قدرتها على التكيف ومواجهة هذه التطورات الكارثية.

السيد أبو العطا (مصر): يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام وفريقه على إعداد التقرير (S/2017/764) حول تطورات الأوضاع في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧). كما أشكر كلا من السيد فيلتمان والسيدة إمام على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين اللتين قدماها للمجلس.

تسجل منطقة حوض بحيرة تشاد تقدما ملحوظا في دحر خطر الجماعة الإرهابية بوكو حرام، تمثل في استعادة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها الجماعة الإرهابية وإضعاف التنظيم إلى حد كبير وتقليص قدراته والقبض على أعداد كبيرة من أعضائه. وتشيد مصر بالجهود التي تبذلها المنطقة ودولها على الخطوات والتدابير المتواصلة التي

تتخذها تلك الدول في مواجهة التحديات، وذلك رغم ضعف الإمكانيات ومحدوديتها لاستيعاب والاستجابة لكافة أبعاد وجوانب الأزمة، سواء على مستوى تعضيد التعاون البيني أو من خلال تعزيز الجهود على المستوى الوطني. وأبرز نتائج هذه الجهود هي إقامة التعاون القضائي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والجهود الجارية لتوفير الحماية ودعم اللاجئين والنازحين داخليا وعودتهم إلى ديارهم وتحرير الفتيات المحتجزات من قبل جماعة بوكو حرام.

كما ضربت دول المنطقة مثالا يحتذى به في جهود التصدي والاستجابة لخطر الأزمة الإنسانية التي تمر بها من خلال تيسير نفاذ المساعدات الإنسانية إلى الأماكن المتأثرة بالأزمة الإنسانية وتقديم مساهمات مالية للاستجابة للأزمة واستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخل أراضيها ويساورنا القلق العميق إزاء الأزمة الإنسانية في منطقة شمال شرق نيجيريا وتأثر قرابة ٥,٢ مليون فرد بأزمة غذائية حادة قد تصل حد المجاعة. وتجدد مصر مناشدتها لمجتمع المانحين الدوليين سرعة الوفاء بتعهداتهم المعلن عنها في مؤتمر أوسلو أوائل العام الجاري للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية محققة.

وتحث كافة المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية على مضاعفة الجهود من أجل التصدي والاستجابة لهذه الأزمة. كما تعرب مصر عن شكرها للأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المبذولة في إطار رفع الوعي المبكر ببوادر الأزمة خلال العام الجاري وحشد التمويل اللازم للتصدي لها.

إننا نشجب بأشد العبارات كافة صور وحالات انتهاك حقوق الإنسان الناتجة عن الأعمال الهمجية التي ارتكبتها الجماعة الإرهابية بوكو حرام في حق سكان وشعوب منطقة حوض بحيرة تشاد، وخاصة تلك الانتهاكات التي تعرضت لها النساء والفتيات والأطفال وما أصاب البنية التحتية وخاصة التعليمية والصحية من تدمير، وتطالب بمثول كافة مرتكبي تلك الأعمال وداعميهم إلى العدالة وعدم التراخي في محاسبتهم ضمانا لعدم إفلاتهم من العقاب.

وعلى جانب متصل، نود الإشارة إلى أنه رغم ما حققته القوة المتعددة الجنسيات من إنجازات في إطار التصدي لخطر جماعة بوكو حرام، فإنها لا تزال في حاجة إلى المزيد من دعم المجتمع الدولي لجهودها لإعادة الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتحث مصر كافة الشركاء الدوليين والإقليميين على تقديم المزيد من الدعم للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات على كافة الأصعدة المادية، والتدريبية، واللوجستية، وفي مجال بناء القدرات. كما تدعو كافة الشركاء للوفاء بتعهداتهم المعلن عنها في مؤتمر المانحين لدعم القوة متعددة الجنسيات الذي عقد في أديس أبابا في الأول من فبراير ٢٠١٦ من أجل إنشاء الصندوق الأفريقي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابع للاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم للقوة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان، والسيدة فاطمة شيهو إمام، مديرة شبكة منظمات المجتمع المدني في ولاية بورنو، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يشجع فرنسا التقدمُ الذي أحرز مؤخرا في مكافحة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. إننا نثني على الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة في هذا الصدد وعلى الدور المحوري الذي اضطلعت به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. غير أن التهديد الإرهابي لا يزال يلقي بثقله على بلدان وشعوب المنطقة، كما يبين السجل المأساوي للهجمات العديدة الأخيرة. إننا ندين بشدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال. فالأطفال يتعرضون للقتل والتشويه يوميا؛ ويقعون ضحايا للعنف الجنسي أو الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ ويتم تجنيدهم كجنود أطفال. إن تزايد استخدام الأطفال في الهجمات الانتحارية واستخدام العنف الجنسي كسلاح من

أسلحة الحرب أمر مقزز ويشكل مصدرا للقلق والسخط ينبغي أن يؤرق ضمائرنا.

تواصل بلدان المنطقة التعبئة في التصدي لعنف الإرهابيين، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. إن من مسؤولية مجلس الأمن أن يقدم الدعم إلى الدول الأفريقية التي ظلت تعمل موحدة على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وتضطلع فرنسا بدورها الكامل في هذا الجهد من خلال الدعم اللوجستي والاستخباراتي الذي تقدمه عملية برخان للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. كما ظللنا نقدم الدعم الثنائي لجيوش المنطقة ضد جماعة بوكو حرام، بما يربو مجموعه على ٣٠ مليون يورو منذ العام ٢٠١٥، ونتوقع من بقية المجتمع الدولي المشاركة في هذا الجهد كذلك. إن بلدان المنطقة محقة تماما في توقعاتها الكبيرة بمشاركة الأمم المتحدة، كما شهدنا في الأسبوع الماضي في مشاورات المجلس الأخيرة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وعلينا ألا نخيب ظنها.

ويسير ذلك الدعم الدولي للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة جنبا إلى جنب مع مسؤوليات معينة. فعلى وجه الخصوص، يجب ألا تسمح مكافحة الإرهاب بقبول انتهاكات لحقوق الإنسان من أي نوع. وعليه، فإننا نتوقع من بلدان القوة المشتركة المتعددة الجنسيات العمل في إطار الاحترام الكامل للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي. والتدابير التي اتخذت بالفعل للتعامل مع هذه المسألة هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وأخيرا، نأسف للتأخير في صرف مبلغ ٣١ مليون يورو من الأموال المخصصة من الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي قبل عام مضى. فقد كان ينبغي أن تستخدم لتجهيز القوة الإقليمية التي لم تتمكن، بسبب عدم كفاية المعدات، من تعقب مقاتلي بوكو حرام، الذين لجأوا إلى جزر بحيرة تشاد خلال موسم الأمطار الحالي، على نحو فعال.

إن الاستجابة للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد ليست مجرد مسألة أمنية. فإذا أردنا التوصل إلى حل دائم لها، يجب أن نولي اهتماما وثيقا للتحديات الإنسانية والإنمائية ولحماية المدنيين. والنقطة الأولى التي ينبغي طرحها هي أن خطورة حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة في المنطقة يجب أن تدفعنا إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى دعم البلدان التي تقف على الخطوط الأمامية في الحرب ضد الإرهاب، وتلك التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين. ومن المهم كفالة اتباع نهج شامل وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة، نظرا لحجم الاحتياجات التي يتعين تلبيتها. وإذا كان لإجراءات الأمم المتحدة أن تكون فعالة حقا، فيجب ألا تأتي إلا في شكل دعم للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، فإن الآلية الثلاثية المنشأة بين الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعد خطوة هامة إلى الأمام ينبغي لنا الترحيب بها.

ومن الضروري أيضا أن تكفل جميع البلدان المعنية أن يكون للأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية إمكانية الوصول الآمن من دون عوائق، أينما يوجد أشخاص في حاجة إلى مساعدات طارئة. وأخيرا، يساورنا القلق بوجه خاص إزاء خطر المجاعة، لا سيما في شمال شرق نيجيريا، حيث يعاني أكثر ٥,٢ ملايين نسمة، بمن فيهم ٤٥٠ ٠٠٠ من الأطفال، انعداما حادا في الأمن الغذائي. إن هذا الوضع، الناتج عن انعدام الأمن الذي سببته جماعة بوكو حرام، ليس أمرا محتوما، وينبغي أن يدفعنا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك هو السبب الذي دفع فرنسا إلى المبادرة بعقد اجتماع بصيغة آريا بشأن المسألة في حزيران/يونيه، وهو السبب وراء طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم إحاطة إعلامية محددة بشأن هذا الأمر في تشرين الأول/أكتوبر، تحت رئاسة فرنسا للمجلس.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أن مكافحة الإرهاب يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع جهود دؤوبة من أجل تعزيز

حماية المدنيين. ويشمل ذلك كفالة الأمن المستمر للسكان الذين يتعاملون مع جماعة بوكو حرام ودعم العودة الطوعية والدائمة للمشردين واللاجئين، حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وعلينا كذلك أن نتوصل إلى إجابات ملموسة فورية لمسألة النساء اللاجئات أو المشردات، اللائي ينبغي التشاور معهن بشأنها بصورة كاملة.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أنه في مصارعة جوانب الأزمة الأمنية والإنسانية والاقتصادية المتعددة في هذه المنطقة، فإن النهج الوحيد الممكن هو ذلك الذي يتعامل مع الحلقة المثمرة للتنمية. فإذا أردنا أن ننجح، يجب علينا أن نتصدى للتحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية مباشرة وبطريقة تكاملية. وسيكون من الوهم أن نتصور أننا نستطيع أن نهزم الإرهاب بدون القضاء على الفقر المدقع وسوء التغذية أو تحسين التعليم والعمالة للشباب. وذلك هو السبب في محافظة فرنسا على جهودها المالية بالمساهمة بمبلغ ١٤,٥ مليون يورو للمساعدة الإنسانية في العام ٢٠١٧ وتنفيذ مبادرة بشأن بحيرة تشاد من أجل تمكين السكان اللاجئين والمشردين بالالتزام بما يصل إلى ٣٦ مليون يورو.

وفي المقابل، لن يكون بالإمكان إعطاء التنمية زخما حقيقيا إذا لم نلحق الهزيمة بجماعة بوكو حرام. فنحن نشجع دول المنطقة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات على مواصلة بذل الجهود العسكرية المنسقة لمكافحة فرعي هذه الجماعة الإرهابية. ويجب أن يبدأ تحقيق المصالحة، ونحث الدول على الشروع في العمليات السياسية الرامية إلى تشجيع المقاتلين على الاستسلام بوضع إطار قانوني واضح وبرامج لإعادة الإدماج. ولذا فإن السبيل الوحيد للنجاح هو اتباع نهج يجمع بين جميع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة في خدمة استراتيجية شاملة تتواءم تماما مع إصلاح المنظمة الذي يعمل عليه الأمين العام.

وأود أن أختتم بياني بتذكير المجلس مرة أخرى بأن منطقة بحيرة تشاد لم تحظ دائما بالاهتمام الذي تستحقه من المجتمع الدولي. وقد مكنتنا زيارة المجلس إلى المنطقة في آذار/مارس من البدء في تصحيح هذا الخطأ وبدء دينامية جديدة في ذلك الصدد.

ومن المهم أن تظل هذه المسألة أولوية في الأجل الطويل لكل من المجلس والمجتمع الدولي، وتتعهد فرنسا بتقديم الدعم في هذا الصدد.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والسيدة إمام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في حوض بحيرة تشاد، وتعرب عن التقدير للالتزام الصارم من جانب بلدان المنطقة والجهود الحثيثة التي بذلت في مجال مكافحة الإرهاب. وترحب الصين بتشكيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وبتقدمها الإيجابي المحرز في العمليات المشتركة ضد الإرهاب.

في الوقت الحاضر، تعاني منطقة حوض بحيرة تشاد من أنشطة الإرهاب والتطرف العنيف والتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، ولا تزال الحالة الأمنية هناك محفوفة بالمخاطر. وفي الوقت نفسه، تواجه بلدان المنطقة التحديات الخطيرة التي تشكلها الأزمة الإنسانية، مع تشريد أعداد هائلة من المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والأدوية. إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يتابعا عن كثب التطورات في حوض بحيرة تشاد وأن يساعدا سويّة بلدان المنطقة على مواجهة التحديات الراهنة.

أولاً، يجب اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد. إن بلدان المنطقة والمنطقة دون

الإقليمية وشعوبها قد استضافت أعداداً كبيرة من المشردين داخلياً، وينبغي للمجتمع الدولي أن يمدّ لها يد المساعدة.

لقد استجابت الصين للأزمة على وجه السرعة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى بلدان المنطقة، بما فيها نيجيريا وتشاد. وندعو الجهات المانحة الدولية إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنسانية في أقرب وقت ممكن، وأن يواصلوا تزويد بلدان المنطقة بالمساعدة الواسعة النطاق من حيث تحسين الأمن الغذائي والرعاية الطبية.

ثانياً، ينبغي تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. إن مكافحة الإرهاب في أفريقيا عنصر هام في الكفاح الدولي لمكافحة الإرهاب، وقد قدمت مساهمة كبيرة فيه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وذلك على أساس احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة، ومساعدتها على تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة لها في مجالات التمويل والمعدات والدعم في مجال التدريب على التكنولوجيا من أجل دعم القوة المشتركة في الاضطلاع بعمليات فعالة.

ثالثاً، علينا أن نتّخذ المنظور الطويل الأجل بشأن هذه المشكلة وأن نركز على تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة في تحسين قدراتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف مساهمتها في عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وفي التنمية الاقتصادية والتحسين الفعال لمستويات المعيشة، وبالتالي إزالة التربة الخصبة للنزاع والإرهاب.

ويحدونا الأمل في أن تعزز بلدان المنطقة تنسيقها مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد وأن تعمل معاً على التصدي للتحديات.

وينبغي للمجتمع الدولي تحسين مواءمة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بغية تحقيق السلام الدائم والتنمية في أقرب وقت ممكن في أفريقيا.

وما برحت الصين تقيم علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع بلدان حوض بحيرة تشاد، وتنشط في تقديم المساعدة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل الصين اتباع سياسة في أفريقيا تقوم على الإخلاص والمنحى العملي والتجانس وحسن النية والعدالة والمصالح المشتركة، مع التنفيذ الكامل لجميع النتائج التي تمخض عنها مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي.

وإن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة لدعم بلدان وسط وغرب أفريقيا في تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك وتقديم مساهمة جديدة في تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد إلنيتسكي (أوكرانيا) (**تكلم بالإنكليزية**): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن امتناننا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم على ما قدماه من إسهامات مهمة في مناقشتنا.

اتخذ مجلس الأمن في آذار/مارس، عقب زيارته إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي يشكل أداة حسنة التوقيت ومكرسة للتصدي للأزمة المعقدة في المنطقة.

ولا تزال منطقة حوض بحيرة تشاد ترزح تحت الحالة الإنسانية والأمنية الصعبة. إن الفقر المدقع والنقص الحاد في الأمن الغذائي وضعف الإدارة وتغير المناخ والأنشطة التخريبية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام تسهم جميعاً في هذه الحالة الكارثية.

ولا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديداً للسكان المدنيين في المنطقة. يلجأ الإرهابيون، شأنهم شأن الغريق الذي يتعلّق بقشّة، إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الهجمات

الانتحارية. وهذا لا يثبت أي شيء عدا أنهم يفقدون قدرتهم القتالية. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجهات الفاعلة الأخرى التي تكافح هذه الجماعة الإرهابية. بيد أن بلدان المنطقة تحتاج إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي لتكون لها الغلبة في هذه الحرب بشكل نهائي.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والشركاء الآخرون المعنيون جهودهم لمساعدة القوة لمنع وقوع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعالجة في سياق عملياتهم العسكرية. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في الأمم المتحدة التي تعمل عن كثب في المنطقة نحو وضع إطار سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

ودون هذه الأداة، ستواجه بلدان حوض بحيرة تشاد عقبات إضافية فيما يخص القضاء على نزعة التطرف وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام، وكذلك في المصالحة.

ومن أجل كفالة السلام الدائم في المناطق المحررة من جماعة بوكو حرام، تحتاج حكومات منطقة حوض بحيرة تشاد إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية، واستعادة وجود الدولة، وإتاحة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية دون عوائق. إن غياب المشاركة الحكومية في هذه المجالات من شأنه أن يعني أن يظلّ الناس مجبرين على ترك بيوتهم والتماس الدعم والمساعدة في البلدان المجاورة أو، الأسوأ من ذلك، على الانضمام إلى صفوف الإرهابيين.

والمسألة الأخرى التي تتطلب منا الاهتمام هي حاجة بلدان حوض بحيرة تشاد إلى كفالة التنفيذ الكامل لالتزاماتها في مجال حماية المشردين داخلياً. ونشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تفيد بأن بعض البلدان تواصل إجراء عمليات الإعادة القسرية للأشخاص المشردين داخلياً. ينبغي للاجئين ألا يعودوا إلى ديارهم إلا طوعاً حالما يطمئنّون إلى أن من الآمن مغادرة المخيمات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نخاطر بخلق تحركات متكررة جيئة وذهاباً عبر الحدود والمناطق الأخرى في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها حكومات حوض بحيرة تشاد في الاستجابة لاحتياجات الشعوب المتضررة، بما فيها تلك الموجودة في نيجيريا. ومن الأهمية بمكان أن تكون المنطقة والمجتمع الدولي قادرين على توفير الدعم المطلوب على وجه الاستعجال لـ ١٠,٧ مليون شخص في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد.

وأخيراً وليس آخراً، فقد سلّم المجلس في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية من بين عوامل أخرى تؤثر على الاستقرار في المنطقة، وشدد على الحاجة إلى تقييم كاف للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر من جانب حكومات المنطقة والأمم المتحدة. وتناول المجلس أيضاً مسألة تغير المناخ في اجتماع بصيغة آريا بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، والذي نظمته أوكرانيا في نيسان/أبريل.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى رؤية هذه الإشكالية تُناقَشُ في التقارير المقبلة التي سيقدمها الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضاً السيدة فاطمة شيهو إمام على انضمامها إلينا؛ وإنه لأمر طيب أن نستمع لمداخلتها. لقد كان من دواعي سرورنا الكبير أن نلتقي بها في الرحلة التي قام بها المجلس في وقت سابق من هذا العام إلى مايدوغوري، وأنا أشكرها على العمل الهام الذي تضطلع به في شمال شرق نيجيريا. إن مساهمات المجتمع المدني هامة للغاية.

وحوض بحيرة تشاد هو واحد من أكثر التحديات إلحاحاً في أفريقيا. لقد دعمت الولايات المتحدة بقوة وعلى مدى سنوات

الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهذه المعركة لم تنته بعد. ولكن يجب علينا أن نعترف جميعاً في مجلس الأمن بأن الحل العسكري وحده لن يحقق السلام المستدام في حوض بحيرة تشاد.

وعلى الرغم من أن بعثة مكافحة الإرهاب حيوية، فإننا بحاجة أيضاً إلى دعم الاستقرار والتنمية في المناطق المحررة والمطالبة باحترام حقوق الإنسان ومساءلة جميع مرتكبي هذه الأعمال عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولهذا السبب، اتخذنا عقب رحلة المجلس إلى المنطقة القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) وولايته المنوطة بالأمين العام ليقدم تقارير منتظمة عن الحالة في حوض بحيرة تشاد حتى يتسنى للمجلس أن يستجيب للظروف الخطيرة التي يواجهها الكثيرون في المنطقة.

إن هذا التقرير الأول (S/2017/764) خطوة هامة في هذا الصدد، ونحن ملتزمون بضمان أن تظلّ المنطقة مدرجة في جدول أعمال المجلس. ومناقشة الحالة في حوض بحيرة تشاد في مجلس الأمن لا ينبغي أن تكون مثيرة للجدل على الإطلاق. إن جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تهديدان واضحان وقائمان للسلام والأمن الدوليين. وقد شهدنا تجاوزات فظيعة لحقوق الإنسان في حوض بحيرة تشاد. والمنطقة على حافة المجاعة، وما زلنا لا نملك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى من هم في حاجة إليها. ولذلك فات الأوان منذ زمن طويل على تكثيف المجلس مشاركته في ذلك. وتصر بوكو حرام على الأساليب الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء الزيادة في الهجمات والوفيات التي لاحظناها على أيدي جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية منذ اتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) في وقت سابق من هذا العام. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه وحدهما، وفقاً للأمم المتحدة، شنت ٦٠ مفجرة انتحارية هجمات في ولاية بورنو. وقد قُتل المئات من المدنيين هذا العام. وهناك طريق طويل إلى هزيمة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد، وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً شديداً بشراكاتها في جميع أنحاء المنطقة من أجل استئصال تلك الجماعات ووقف العنف الأخرق.

ومثلما اكتشفنا أثناء رحلة المجلس في آذار/مارس في معرض لقاءاتنا بالنساء والفتيات في ماروا بالكاميرون ومايدوغوري بنيجيريا، يخلف ذلك النزاع، شأنه في ذلك شأن كثير غيره، أثراً غير متناسب على النساء والفتيات – وهي نقطة شددت عليها أمامنا للتو السيدة إمام. إن حقيقة تزايد اعتماد جماعة بوكو حرام على الفتيات الصغيرات لارتكاب الهجمات الانتحارية هو أوضح مثال على ذلك. وقد صُدمنا بشدّة إزاء تلك الحقيقة المروعة أثناء رحلتنا. فما أن بدأت أولئك الفتيات حياتهن حتى أسيئت معاملتهن وغُسلت أدمغتهن لارتكاب أشد الأفعال التي لا توصف، وبذلك يودين بحياتهن القصيرة أصلاً وحياة الضحايا الأبرياء المحيطين بهن.

ولا شك في وجوب تدمير جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن النجاح ضد تلك الجماعات يتطلب أكثر من مجرد استعراض للقوة. إن أكثر حملات مكافحة الإرهاب نجاحاً هي تلك التي تتقيد بالقانون الدولي الإنساني وتحترم حقوق الإنسان لجميع المواطنين وتضع منتهكي حقوق الإنسان قيد المساءلة. ولذلك ما برحت تثير انزعاجنا التقارير عن استخدام القوات الأمنية الإقليمية أساليب وحشية ولاإنسانية أو عدم تمييزها بين المقاتلين الإرهابيين والمدنيين. إن الإخفاق في دعم حقوق الإنسان وحمايتها أو مساءلة قوات الأمن لا يؤدي سوى إلى تعزيز جهود التجنيد للإرهابيين أنفسهم الذين نسعى إلى القضاء عليهم. ويجب أن تكفل الحكومات الإقليمية قيام قواتها الأمنية بحماية المدنيين وتقيّدها بحقوق الإنسان الأساسية. ويجب

أن تكون هناك طريقة أفضل للتحقيق ومنع حدوث مثل هذه الانتهاكات وغيرها.

لقد شعرنا بالقلق لدى قراءة تقرير الأمين العام إزاء تأخر افتتاح مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشاد لتعزيز الرصد والإبلاغ الإقليميين. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في تكليف بعثة المفوضية بزيارة إلى المنطقة لتقدم بصورة مباشرة تقريراً عن التجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف. بيد أن التحديات في هذا النزاع لا تنتهي عندما تحرر تلك المناطق من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية. ففي تلك المناطق، تحتاج السلطات المحلية إلى استعادة الأساسيات بسرعة: سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والخدمات الأساسية. تلك هي الكيفية التي يمكننا بها جميعاً أن نكفل عدم عودة جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية. وتستحق هذه الجهود من أجل استعادة الحكم المحلي دعماً دولياً قوياً. إن الحكومات في حوض بحيرة تشاد بحاجة أيضاً إلى تهيئة الظروف للملايين من المشردين داخلياً واللاجئين النيجيريين للعودة طوعاً إلى ديارهم بأمان وكرامة.

ونردد نداء الأمين العام إلى نيجيريا والكاميرون للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحقيق التنفيذ الكامل للاتفاق الثلاثي من أجل ضمان عدم الإعادة القسرية للاجئين، وندعو جميع الحكومات الأخرى إلى تجنب أي حالات من العودة غير الطوعية أو غير المأمونة لأولئك النازحين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم حكومات حوض بحيرة تشاد في مواجهة تلك التحديات الصعبة جداً. وقد أسهمنا بأكثر من ٦٤٠ مليون دولار للاستجابة الإنسانية الدولية في حوض بحيرة تشاد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدمنا أكثر من ثلثيها في هذه السنة الماضية وحدها.

وقد تدخلت العديد من البلدان الأخرى من أجل تقديم المساعدة إلى المنطقة، بما في ذلك مساهمة النيجر بـ ٤,٤ مليون دولار للنداء الوطني الخاص بها. ونشيد بتلك التعهدات، ولكن يجب عمل المزيد. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على أن تنظر في السبل التي تمكنها من دعم مكافحة الإرهاب، والاستجابة الإنسانية في جميع البلدان المتضررة، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وستواصل الولايات المتحدة دعم القيادة الإقليمية وسكان حوض بحيرة تشاد في ما يبذلونه من جهود مضنية لتخليص المنطقة من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، وإرساء الاستقرار والحكم الرشيد والازدهار. ونحث زملاءنا أعضاء المجلس ومنظومة الأمم المتحدة برمتها على مواصلة تركيز اهتمامنا وجهودنا الجماعية على المنطقة وما تواجهه من تحديات.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات ونرحّب بمشاركة السيدة إمام في مداولاتنا.

إن الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى بلدان حوض بحيرة تشاد قد مكّنتنا من معرفة المزيد عن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن الحالة الإنسانية. وذلك من شأنه أن يساعد في وضع استراتيجية مقبلة شاملة تركز على معالجة الأسباب الجذرية والبعد الاجتماعي – الاقتصادي للأزمة. إن التدابير التي اتخذتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيوش الوطنية للكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا قد أدت إلى نجاح مكافحة جماعة بوكو حرام. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا يزال يتعين إنجاز الكثير. ومن أجل مكافحة جماعة بوكو حرام، علينا تعزيز إطار المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب بقوة من أجل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويتطلب حل الحالة الإنسانية إعادة توطين المشردين واللاجئين والقيام فوراً بمعالجة المستوى الحرج لانعدام الأمن الغذائي. إن العودة إلى القرى الأصلية أمر حيوي من أجل بدء حياة جديدة والبدء من جديد بالزراعة لتفادي المجاعة المحتملة.

لا يزال الوصول إلى المناطق يشكل تحدياً، رغم الجهود المبذولة للتغلب على ذلك، ومن ثم ينبغي دعم إنشاء المساعدة الإنسانية في نيجيريا والتدابير الأخرى. وسيكون من الضروري أيضاً تنفيذ الاتفاق الثلاثي المبرم بين الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإدارة العودة الطوعية للاجئين عبر حدود البلدين.

ولا بدّ من تقديم الرعاية لنصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم والمرض في ضوء دمار المرافق الصحية. ويجب التوقف عن احتجاز الأطفال أثناء الاستجابة في مجال مكافحة الإرهاب، مع حظر استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن الاختطاف والعنف الموجهين ضد النساء والفتيات من قبل جماعة بوكو حرام، فضلاً عن استجابة القوات الأمنية والجماعات الأهلية في عمليات مكافحة الإرهاب، تتطلب اهتماماً عالمياً.

ويجب أن يواصل المقر الرئيسي، جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعوة الحكومات والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى وضع استراتيجية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويمكن تيسير ذلك من خلال توظيف مستشارين جنسانيين متفرغين في جميع مراحل عملية السلام والتنمية.

ولا تزال المحنة المعقدة للناس الذين يعيشون في المناطق المتضررة تعوق التعافي الجاري. وفي هذا الصدد، من شأن تنفيذ الاتفاقية الثلاثية الأطراف لتعزيز التعاون القضائي التي وقعت عليها تشاد ومالي والنيجر أن توفر لهم حماية قانونية أفضل.

بينت الرحلة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد بجلاء أننا بحاجة إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث تفي الأمم المتحدة بعملها ككيان واحد. سيساعد النشاط المنسق لجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في جميع المجالات على تقديم المساعدة بطريقة كفؤة ومعقولة اقتصادياً وشفافة. وعلاوة على ذلك، فالاستثمارات ضرورية للحد من الفقر، وتقديم التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتشجيع الفرص، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن إلى حد كبير الحالة الاجتماعية – الاقتصادية.

ونحن على اقتناع بأن الاستقرار الطويل الأمد والسلام المستدام لا يمكن أن يتحققا إلاّ من خلال الصلة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية. وقبل كل شيء، برهنت الزيارتان في الآونة الأخيرة من جانب أعضاء مجلس الأمن والأمين العام إلى أفريقيا، على الترتيب، على ضرورة تعزيز نهج إقليمي، هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

ولا يمكن التصدي للأخطار التي تهدد المنطقة، مثل الإرهاب والتدهور البيئي والتخلف الإنمائي، بنجاح في بلد واحد بمفرده. فهي ذات طابع أقاليمي، ويجب أن تُعالج على هذا الأساس.

السيد إينشوستي جوردان (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على المعلومات التي قدمها لنا فيما يتعلق بالتقرير الأول المقدم من الأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764). كما نشكر السيدة فاطمة شيهو إمام على البيان الذي أدلت به أمام المجلس اليوم.

تعرب بوليفيا عن قلقها إزاء التهديد المستمر الذي تشكله جماعة بوكو حرام في النيجر وتشاد والكاميرون ونيجيريا. إن الهجمات المروعة التي تشنها الجماعة ضد السكان المدنيين — من جرائم قتل واختطاف واستخدام للفتيات في التفجيرات الانتحارية والعنف الجنسي ضد المرأة وتجنيد الأطفال — كلها تبين بوضوح الحاجة الملحة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي في مكافحة العنف الشديد الذي ترتكبه بوكو حرام. ونتيجة لذلك، فإن المنطقة تواجه حالة إنسانية مدمرة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، فإن ١٠,٧ ملايين شخص يحتاجون

إلى المساعدة الإنسانية. وهذا عدد مُقلق يجب أن يدفعنا إلى النهوض والإحاطة علما بالأمر ويفرض علينا أن نبذل الجهود اللازمة التي تتيح للحكومات في حوض بحيرة تشاد المضي قدما.

ونحن نركز، في الأجل القصير، على مكافحة انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين والأشخاص الأشد ضعفا. ونركز، في حالات العائدين، على كفالة أن تكون عودتهم طوعية وآمنة وكريمة. ونكرر النداء الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل رصد التمويل اللازم وتقديم المساعدة إلى المحتاجين.

وإذ نُذكر بالرسالة التي وجهتها نائبة الأمين العام إلى المجلس في جلستنا المؤرخة ١٠ آب/أغسطس (أنظر S/PV. 8022)، يجب علينا أن نولي اهتماما خاصا وأن نتصدى للآثار التي يخلفها هذا النزاع على المرأة في المنطقة. وعلى الرغم من أن العنف الجنسي في حالات النزاع لا يميز على أساس نوع الجنس، فإنه يؤثر بالدرجة الأولى على النساء والفتيات. فهن ضحايا للعنف والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والإكراه على البغاء والزواج القسري والتعقيم القسري وغير ذلك من أشكال العنف، بالإضافة إلى الوصم عند عودتهن إلى مجتمعاتهن المحلية. وكل هذا نتيجة للتطرف العنيف لجماعة بوكو حرام.

وفي هذا الصدد، فإن تمكين المرأة في سياق مكافحة تلك الجماعة الإرهابية أمر بالغ الأهمية. ويجب كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات والتوسط فيها وحلها في الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها. ولذلك، من المهم جدا كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

ونعرب عن قلقنا إزاء آثار تغير المناخ على حوض بحيرة تشاد، مثل شح المياه والتصحر والجفاف، من بين أمور أخرى، والتي تؤدي كلها إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة. ويجب علينا وضع استراتيجيات لمعالجة هذه المخاطر لأنها تؤثر إلى حد كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وبالنظر إلى هذا الوضع المريع، يجب أن ننوه ونشيد بعمل حكومات لجنة حوض بحيرة تشاد — تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا — في الكفاح ضد الإرهاب. وقد أُحرز تقدم كبير في الحد من قدرة جماعة بوكو حرام، وذلك بفضل العمل الملتزم والمنسق لهذه البلدان الأربعة.

ونرحب، في ذلك الصدد، بمبادرة اللجنة بعقد المؤتمر الإقليمي الأول في تشرين الأول/أكتوبر، والذي سيمكننا من تحديد الآليات لمعالجة أزمة المنطقة، بالإضافة إلى تناول الأسباب الجذرية للنزاع. ونحن على ثقة من أن قيادة هذه البلدان ستتيح لنا وضع استراتيجية إقليمية من شأنها معالجة هذه الأسباب الجذرية، إذ أن ذلك هو أحد أوجه القصور الرئيسية التي نواجهها حاليا. وينبغي لنا كذلك، في هذا الصدد، أن ننظر في وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة مسألة نزع سلاح وتسريح وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأعضاء السابقين في جماعة بوكو حرام.

كما إن مشاركة المنظمات الإقليمية في هذه الجهود أمر أساسي. وقد قدم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المساعدة في إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي حدت بشكل كبير من قدرة بوكو حرام في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، ندعو المانحين والمجتمع الدولي إلى الوفاء بوعودهم التي أعلنوا عنها بالتعاون مع بلدان المنطقة وتعزيز إدارتها ومؤسسات الدولة فيها، فضلا عن الإسهام في الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة الإرهاب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). إن بوكو حرام لا تشكل تهديدا لمنطقة حوض بحيرة تشاد فحسب، ولكنها تهدد المجتمع الدولي ككل أيضا.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسيدة إمام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشكل بوكو حرام تهديدا مستمرا لحوض بحيرة تشاد، بما لذلك من آثار إنسانية مدمرة في المدى القريب وآثار اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل. وتشجعنا الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، بما في ذلك المكاسب التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) ولتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأود أن أسلط الضوء على بعض المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

أكثر من أي شيء آخر، هناك احتياجات إنسانية وفورية واسعة النطاق. فاتساع نطاق انعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ التغذوية لا يتطلبان المزيد من المعونة فحسب، بل أيضا الإيصال وإمكانية الوصول. وهناك جهد جار جدير بالثناء لتعزيز التعاون المدني والعسكري بين الجهات الفاعلة الإنسانية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والأجهزة الأمنية الوطنية. ونحن نشجع هذه الجهات على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الثلاثي المبرم بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والكاميرون ونيجيريا، وهو أمر ضروري لتحقيق العودة الآمنة والكريمة للاجئين. وتنظر اليابان بشكل حثيث في تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لمواجهة انعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ التغذوية.

وبالإضافة إلى الاستجابة الإنسانية الفورية للأزمة، فإن الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مطلوبة من أجل الإنعاش المبكر. وأسفر أول اجتماع لكبار المسؤولين في فريق أوسلو الاستشاري الأسبوع الماضي، يُعقد عقب مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد في شباط/فبراير، عن زيادة التركيز على الاستقرار طويل الأجل والتنمية، بما في ذلك من خلال تعزيز المؤسسات. ويجب أن تستفيد جهودنا من هذا الاهتمام العالمي المتزايد لضمان نشر خبرة الأمم المتحدة التقنية في التنمية وبناء السلام على نحو متسق وفعال في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد.

وقد زار مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الميدان، كل على حدة. وأدت هاتان البعثتان إلى وعي مشترك بالتحديات التي تواجه حوض بحيرة تشاد وبضرورة عمل المزيد. وأصبح من الواضح أن تدهور الاقتصاد يثير مخاطر التجنيد في صفوف الإرهابيين. وتنتشر دعوات محلية في جميع أنحاء المنطقة، تطالب بإيجاد فرص عمل للشباب وتعليمهم وتوفير التدريب المهني لهم. كما يتعين بحث الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة وللمجتمعات المحلية. ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة التطرف العنيف من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتمرد جماعة بوكو حرام.

كما أود أن أوجه الانتباه إلى التأثير غير المتناسب للعنف الجنسي والجنساني الذي تمارسه جماعة بوكو حرام، وكذلك الأطراف الفاعلة الأخرى، على النساء والفتيات في المنطقة. كما أن النازحات هن الفئة الأكثر ضعفا خلال الأزمات الإنسانية ولا بد من اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية.

ويجب أن تدمج جميع الأطراف الفاعلة التحليل الجنساني في أعمالها الموضوعية، بما في ذلك من خلال اعتماد نهج جنساني لحماية وتمكين النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا لبوكو حرام أو اللاتي ارتبطن سابقا بالجماعة. وكمثال حديث على الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، مولت اليابان حلقة عمل دون إقليمية، استضافها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ياوندي في تموز/يوليه، بهدف تحسين إدماج المنظور الجنساني في استجابات العدالة الجنائية للإرهاب. وقد دعمت

حلقة العمل تلك الجهود المتعددة القطاعات التي تبذلها البلدان الأربعة، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، للنهوض باستجابة العدالة الجنائية مع كفالة احترام حقوق المرأة.

وعلى نفس المنوال، نثني على بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة مؤخرا إلى نيجيريا بقيادة نائبة الأمين العام لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام من خلال كفالة رفاه المرأة وتمكينها.

إن تمكين المرأة وتعزيز دورها الفعال أمر ضروري لإعادة بناء المجتمع وتعزيز القدرة المجتمعية على مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف.

وتؤيد اليابان بقوة النهج الإقليمية للأمم المتحدة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ونشجع أيضاً مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تركيز الاهتمام باطراد على القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) والمتابعة في هذا الصدد. وتتطلع اليابان إلى العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين والإقليميين لتأمين مستقبل أفضل للمنطقة.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

لا يزال الإرهاب يشكل الخطر الرئيسي الذي يواجه العالم بأسره، وبخاصة القارة الأفريقية. إن النشاط المتزايد لمقاتلي جماعة بوكو حرام الإرهابية في شمال شرق نيجيريا وشمال غرب الكاميرون يشكل مصدر قلق كبير. أصبحت الهجمات على المدنيين ومخيمات اللاجئين والقوافل الإنسانية أكثر تواتراً. الإرهابيون لا يخشون استخدام النساء والأطفال كمفجرين انتحاريين. وحسب بعض التقديرات، سقط عدة مئات من الضحايا خلال الأشهر الستة الماضية.

وإننا ندين بشدة الأيديولوجية والممارسات الإجرامية لجماعة بوكو حرام. وينبغي لنا أن نتخلى عن التصنيف الضار للكفاح ضد جماعة بوكو حرام على أنه نزاع. إن تلك المنظمة مصنفة كياناً إرهابياً من قبل مجلس الأمن. ولذلك فإن الكفاح ضدها هو عملية من عمليات مكافحة الإرهاب. إن محاولات تقديم الإرهابيين بوصفهم أحد أطراف نزاع لا تؤدي سوى إلى خلق الوهم بأنه يمكن تجنب العقاب على جرائمهم.

ونحن مقتنعون بأهمية اتخاذ إجراءات منسقة من قبل الأفارقة أنفسهم، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال مكافحة الإرهاب. ونشير إلى الجهود ذات الصلة التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي شكّلتها الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد وبنن. ونرحب بالنتائج المحرزة حتى الآن.

إن الصلة الوثيقة بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المختلفة والقراصنة والمهربين تعيق تحقيق أوجه تقدم جوهرية في أنشطة مكافحة الإرهاب. يستغل المجرمون الثغرات في الأمن الوطني وعبر الحدود للانخراط في أنشطتهم غير المشروعة. ونتيجة لذلك، تشهد المنطقة ازدهاراً في الاتجار بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير المنظمة وغير الشرعية. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بالقلق إزاء توفير العناصر الإجرامية الدعم المادي للإرهابيين من خلال التربح من الفوضى ومعاناة السكان.

وعلى الرغم من أولوية عنصر مكافحة الإرهاب، فإن الحالة في المنطقة لا يمكن تصحيحها بالقوة وحدها. ولتحقيق الاستقرار السياسي المستدام، فمن الضروري العمل على معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تدهور الحالة وإنشاء جماعة بوكو حرام. يجب أن يُحرَم الإرهابيون والمتطرفون مهما كان نوعهم من سبل النمو. ومن الأهمية بمكان حل المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية الحادة وتقوية المؤسسات المعنية بسلطة الدولة في ذلك الجزء من القارة الأفريقية.

وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن الحالة في حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)، فإن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور. ويجري توجيه الموارد التي يمكن للحكومات الوطنية تخصيصها للتخفيف من معاناة السكان إلى مكافحة جماعة بوكو حرام. ولذلك نشأت حلقة مفرغة؛ فلا يمكن إطعام الناس حتى إلحاق الهزيمة بالإرهاب، ولكن لا يمكن هزيمة الإرهاب ما دامت الجماعات المتطرفة تزدهر مستفيدة من السكان البائسين واليائسين.

وفي هذا الصدد، نؤيد رداً حاسماً وملائماً من جانب المجتمع الدولي على التهديدات والتحديات التي تواجه بلدان حوض بحيرة تشاد. ومن المهم ضمان اتساق نهج مساعدة بلدان المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يتحول الدعم الخارجي إلى فرض لحلول جاهزة غريبة على الدول الأفريقية. ولا بدّ من دعم الدور الدولي بالدور التنسيقي للأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الهياكل الأفريقية وفرادى الدول الأفريقية.

ونرحب باعتزام الأمين العام وضع استراتيجية شاملة للمنطقة. ونعتقد أنه ينبغي لذلك أن يكون بمثابة عنصر توطيد وترسيخ للدعم الخارجي للمنطقة. ونرى أن من المهم مراعاة الخبرة المكتسبة من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي لم يُرَ تأثيرها الحقيقي بعد.

ونحن من جانبنا على استعداد لمواصلة دعم الدول الأفريقية في التصدي للمشاكل التي تواجهها في سياق مكافحة جماعة بوكو حرام وفي مساعدة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدات الأخرى، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة الأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في حوض بحيرة تشاد. كما نشكر السيدة فاطمة إمام على الانضمام إلينا عن طريق التداول بالفيديو من مايدوغوري بنيجيريا.

ونرحّب بالتقرير النصف سنوي الأول للأمين العام عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)، عملاً بالقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالتقدم الذي حققته بلدان المنطقة في مكافحة جماعة بوكو حرام، ونثني على الدور الحاسم الذي تؤديه القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى حلول طويلة الأجل للأزمات في المنطقة إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التحديات الناجمة عن تغير المناخ والتخلف والبطالة، من بين أخرى.

لقد تم في الواقع التشديد بقوة على ذلك خلال المناقشة التي أجريناها مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد. ونرحّب بخطة لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي لتنظيم المؤتمر الإقليمي الأول في نجامينا في الشهر المقبل، بهدف وضع استراتيجية إقليمية. إن البعد الإقليمي للتهديدات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية وطبيعتها الشاملة يتطلبان بلا شك نهجاً متكاملاً، ومبادرة لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي خطوة في الاتجاه الصحيح.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في زيادة الدعم الدولي، يتطلب تزايد الاحتياجات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد التعبئة والدعم المستمرين. إن محنة اللاجئين والمشردين داخلياً مسألة

تثير قلقاً خاصاً. ونأمل أن تضاعف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أهمية زيادة التنسيق بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الآليات الإقليمية الخاصة بكل منهما، من أجل تلبية احتياجات بلدان حوض بحيرة تشاد. ومن بين الأولويات المعروضة على المجلس وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، وتشجيع الدعم الدولي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وحض الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها للاحتياجات الإنسانية. ونأمل أن نرى تقدماً في هذا الاتجاه على مدى الأشهر الستة المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد حيدرة (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإثيوبية وأعضاء مجلس الأمن على تنظيم جلسة الإحاطة هذه. فهي توضح الموقف الإيجابي لأعضاء مجلس الأمن تجاه حل التحديات العديدة التي تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد. ونعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام على تقريره (S/2017/764)، الذي يتضمن توصيات بعيدة الأثر. ونثني أيضاً على وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الثاقبة بشأن الحالة في المنطقة، ونحيط علما بالمنظورات التي شاطرتنا إياها فاطمة شيهو إمام.

لقد أثر تمرد جماعة بوكو حرام سلباً على كل جوانب النشاط البشري تقريباً، بما في ذلك الاقتصاد والحكم والحياة وسبل معيشة الناس، ليس في شمال شرق نيجيريا فحسب، بل وفي جميع أنحاء المنطقة.

لقد واجه الشعب والحكومة النيجيرية التمرد بالعزيمة والصمود. وحققت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، نجاحا كبيرا في إضعاف جماعة بوكو حرام. وتواصل ظهور ناجين وضحايا تم إنقاذهم، حتى في ظل القمع الوحشي لجماعة بوكو حرام في شمال شرق البلد. وقد تعاونت المجتمعات المحلية فيما بينها لتقديم يد العون.

وقد أحرزت الحكومة النيجيرية، من جانبها، تقدما كبيرا في مكافحة جماعة بوكو حرام. واستولى الجيش النيجيري بنجاح على غابة سامبيسا وضواحيها. ومن خلال قصة النجاح الحاسمة تلك، فإننا نقر بدعم شركائنا في البلدان المجاورة، وهي الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن الحكومة النيجيرية تدرك التحديات الإنمائية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك انحسار بحيرة تشاد. وسيتطلب تفادي هذه النتيجة، تدخلا دوليا من أجل إعادة الحياة للبحيرة.

وإذ نحتفل بالمكاسب التي حققناها في الحرب ضد جماعة بوكو حرام، لا تغيب عن أذهاننا التحديات الإنسانية التي أوجدتها الأزمة جراء تشريد أعداد هائلة من الأشخاص، والتخلي عن الأراضي الزراعية وتعطيل النظام التعليمي، من بين جملة أمور أخرى. وفي هذا الصدد، شرعت الحكومة النيجيرية في تنفيذ برامج لدعم إعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية.

ويسعدني الإفادة بأن اللجنة الرئاسية المعنية بالمبادرة الشمالية الشرقية، قد أسندت إليها مهمة التنسيق وتوفير القيادة والتوجيه لمختلف المبادرات، من أجل المساعدة على استعادة الحياة الطبيعية في المنطقة. وهي تشمل شركاء الحكومة الإنمائيين والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني. كما أننا بصدد التعجيل بتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية القائمة للتخفيف من معاناة شعبنا، بروح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول في شهر أيار/مايو ٢٠١٦.

ونحن نقر ونرحب بالدعم الحاسم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة لإفراج جماعة بوكو حرام عن الفتيات. وواصلت نيجيريا من جانبها، توفير الغذاء والدعم والرعاية الصحية المتكاملة والمأوى والدعم النفسي والحصول على المياه وخدمات

الصرف الصحي للمحتاجين. كما نقوم بإشراك قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين الذين يتمتعون باحترام كبير من أجل تثبيط انسياق الشباب الضعفاء وراء نزعة التطرف. وسنواصل إيلاء الأولوية القصوى لتعزيز قدرة الأشخاص المشردين داخليا وزيادة مشاركتهم في التدريب المهني وبرامج اكتساب المهارات.

ونأمل في هذا المنعطف الخطير، بعد حدوث تحسن في الحالة الأمنية بسبب المكاسب العسكرية الأخيرة، أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي إشراك الحكومات في المنطقة في البحث عن استدامة السلام والأمن وحماية المدنيين وحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام.

وأغتنم هذه الفرصة، لإعادة تأكيد التزام نيجيريا الراسخ بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، إقرارا منها بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول في حدود ولايتها الوطنية. ويؤكد ذلك الإقرار عزم حكومتنا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين في المعركة ضد جماعة بوكو حرام والجماعات الإرهابية المماثلة. ويجري اتخاذ جميع هذه التدابير ضمن إطار يهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية للمنطقة بشكل متزامن في الأجلين القصير والمتوسط.

وفي الختام، نكرر القول أن مستقبل سكان منطقة حوض بحيرة تشاد يعتمد على تحقيق الأمن واستدامة الموارد حول البحيرة. ونحن واثقون من أنه يمكننا التصدي بسرعة لهذا التحدي، من خلال بناء تعاون حقيقي وإقامة شراكات قوية مع لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. ويشكل اجتماع نجامينا القادم توطيدا لتلك الجهود.

ونجدد الدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي أكثر تصميما، وإلى الاهتمام العالمي المتزايد والتفاعل النشط مع بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، من أجل الإسراع في جهود الإنعاش، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.